الأمم المتحدة
A/RES/67/198

Distr.: General
12 February 2013

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون
البند ١٨ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/67/435/Add.3*)]

٦٧/١٩٨ - القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٨/٢٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٠٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٤٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٦٦/١٨٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية، المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)] وإلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[(٢)]،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٣)]،

وإذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية[(٤)] وإلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[(٥)]،

---

(١) القرار ٥٥/٢.

(٢) القرار ٦٥/١.

(٣) القرار ٦٠/١.

(٤) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

12-49046

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[٦]،

وإذ تشير كذلك إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وإلى إعلان اسطنبول وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[٧]،

وإذ تشير إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وإلى وثيقته الختامية المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[٨]،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ المتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المتعلق بمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ المتعلقة بالتنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تلاحظ مع التقدير المناقشة الخاصة التي عقدتها اللجنة الثانية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بشأن موضوع ''أزمات الديون السيادية وإعادة هيكلتها: الدروس المستفادة واقتراحات لوضع آليات لتسوية الديون''[٩]،

وإذ تشدد على أن القدرة على تحمل الدين أمر أساسي لدعم النمو، وإذ تؤكد أهمية القدرة على تحمل الدين وفعالية إدارة الدين في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والدولية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تسلم بأن أزمات الديون غالبا ما تكون باهظة التكلفة ومضرة بأمور منها فرص العمل والاستثمار المنتج، وغالبا ما تتبعها تخفيضات في الإنفاق العام في مجالات منها الصحة والتعليم، مما يؤثر بشكل خاص في الفقراء والضعفاء،

---

(٦) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصلان الأول والثاني.

(٨) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٩) تناولت المناقشة الخاصة التي عقدتها اللجنة الثانية المواضيع الفرعية التالية: (أ) ''هل هناك ثغرات في الهيكل المالي الدولي المعني بإعادة هيكلة الديون؟''؛ (ب) ''الدروس المستفادة من أزمات الديون الماضية''؛ (ج) ''سمات الآلية التي يمكن إنشاؤها لتسوية الديون''.

وإذ تعيد تأكيد أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنميته، وأنه لا بد في هذا الصدد من إعادة التشديد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك ما يسري منها في مجال إدارة الدين، في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تسلم بضرورة إكمال الجهود الوطنية، بما فيها الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية والحفاظ على القدرة على تحمل الدين، ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة للبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام تولي السلطات الوطنية زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية،

وإذ تعيد أيضا تأكيد ضرورة أن تواصل المؤسسات المتعددة الأطراف، بما في ذلك الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى المعنية، الاضطلاع بدور هام، في ضوء ولاية كل منها، في مساعدة البلدان على بناء القدرة على تحمل الدين والمحافظة عليها،

وإذ تكرر تأكيد أن القدرة على تحمل الدين تتوقف على تضافر عوامل كثيرة على الصعيدين الدولي والوطني، وإذ تشدد على ضرورة الاستمرار، عند تحليل القدرة على تحمل الدين، في مراعاة الظروف الخاصة لكل بلد والأثر المترتب على الصدمات الخارجية، مثل الصدمات التي نجمت عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية،

وإذ تعرب عن بالغ القلق من أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال تؤثر سلبا بصفة خاصة في التنمية، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي لا يزال يمر بمرحلة حرجة محفوفة بمخاطر هبوط كبير، تشمل اضطراب الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية العالمية واتساع نطاق ضائقات المالية العامة التي تهدد الانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي، وإذ تؤكد ضرورة الاستمرار في معالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال العامة التي تشوب النظام المالي الدولي وضرورة مواصلة بذل الجهود الرامية إلى إصلاحه وتعزيزه، وإذ تسلم بأن أي تفاقم في الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سيعرض قدرة البلدان النامية على تحمل الدين للخطر،

وإذ تسلم بأهمية بذل الجهود والتعاون على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي للتصدي للتحديات الناشئة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وإذ تقر بأن آثار هذه الأزمة في التنمية لا تزال مستمرة وقد تفضي إلى تقويض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتنال من القدرة على تحمل الدين في العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بطرق منها تأثيرها في الاقتصاد الحقيقي والإيرادات الحكومية وضرورة زيادة الاقتراض من أجل تخفيف الآثار السلبية للأزمة،

وإذ تسلم أيضا بما لتخفيف عبء الديون على أساس كل حالة على حدة، بما يشمل إلغاء الديون، حسب الاقتضاء، وإعادة هيكلة الديون، بوصفهما أداتين لمنع أزمة الديون وإدارتها، من دور مهم في التخفيف من تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في البلدان النامية،

وإذ تسلم كذلك بدور تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في تعبئة التمويل من أجل التنمية، وإذ تؤكد التحديات التي تنطوي عليها التدفقات المفرطة لرؤوس الأموال في الأجل القصير إلى الكثير من البلدان النامية ، بما في ذلك قدرتها على تحمل الدين، وإذ تشجع مواصلة استعراض فوائد ومساوئ التدابير التحوطية على مستوى الاقتصاد الكلي المتاحة للتخفيف من تأثير تقلب تدفقات رؤوس الأموال،

وإذ تعرب عن القلق لأن عددا من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل يواجه تحديات في خدمة ديونه،

وإذ تعرب عن بالغ القلق لأنه رغم الجهود الدولية المبذولة، لا تزال بلدان كثيرة من أقل البلدان نموا تعاني من وطأة الديون وتصنف، وفقا لإطار تقييم القدرة على تحمل الديون، من البلدان العاجزة عن تسديد الديون أو المعرضة بشدة لخطر العجز عن تسديد الديون،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون والجهات المانحة الثنائية ساهمت في تخفيف عبء الديون بشكل كبير عن كاهل ٣٤ بلدا بلغ نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مما أدى إلى تخفيف عبء الدين الذي كانت في أمس الحاجة إليه ومكنها من إعادة تخصيص الموارد للاستثمارات في مجال الخدمات الاجتماعية، وإذ تعرب في الوقت نفسه عن القلق لأن بعض البلدان التي تجاوزت نقطة الإنجاز لا تزال تصنف على أنها معرضة بشدة لخطر العجز عن تسديد الديون ولا بد لها أن تتجنب تراكما جديدا لديون لا يمكن تحمل أعبائها،

واقتناعا منها بأن تعزيز وصول السلع والخدمات التي تهتم البلدان النامية بتصديرها إلى الأسواق يسهم بشكل كبير في قدرة تلك البلدان على تحمل الدين،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[١٠]؛

٢ - **تشدد** على الأهمية الخاصة التي يتسم بها إيجاد حل فعال شامل دائم في الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية من أجل تعزيز نموها الاقتصادي وتنميتها؛

---

(١٠) A/67/174.

٣ - **تؤكد** أهمية أن تتم عمليات الإقراض والاقتراض على نحو مسؤول، وتشدد على وجوب تقاسم الدائنين والمدينين المسؤولية عن منع نشوء حالات تتعذر فيها القدرة على تحمل الدين، وتشجع الدول الأعضاء ومؤسسات بريتون وودز ومصارف التنمية الإقليمية وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والجهات المعنية على مواصلة المناقشات الجارية حول هذا الموضوع في إطار جملة من المبادرات منها مبادرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتشجيع الإقراض والاقتراض السياديين على نحو مسؤول؛

٤ - **تسلم** بالدور الذي يؤديه إطار القدرة على تحمل البلدان المنخفضة الدخل للدين الذي اشترك في وضعه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في توجيه القرارات المتعلقة بالاقتراض والإقراض، وتحيط علما باستعراض الإطار في الآونة الأخيرة، وتشجع على مواصلة استعراض الإطار المذكور بصورة دورية على نحو علني وشفاف، بمشاركة تامة من جانب الحكومات المقترضة والمقرضة؛

٥ - **تكرر تأكيد** ضرورة عدم استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن قدرة بلد بعينه على تحمل الدين، وتدعو في هذا الصدد، مع الإقرار بضرورة استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن يواصلا في تقييمهما للقدرة على تحمل الدين مراعاة مواطن الضعف الهيكلي لدى البلدان والتغيرات الجوهرية الناجمة، في جملة أمور، عن الكوارث الطبيعية والنزاعات والتغيرات في توقعات النمو على الصعيد العالمي أو في معدلات التبادل التجاري، وبخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، وعن تأثير التطورات في الأسواق المالية، وإلى أن يقدما معلومات بشأن هذه المسألة إلى الدول الأعضاء باستخدام الأطر المناسبة؛

٦ - **تسلم** بأن القدرة على تحمل الدين على المدى الطويل تتوقف على جملة أمور منها النمو الاقتصادي وتعبئة الموارد المحلية والدولية، والتوقعات المتعلقة بصادرات البلدان المدينة، وإدارة الدين على نحو مسؤول، واتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، ووضع أطر تنظيمية شفافة وفعالة، والنجاح في التغلب على المشاكل الإنمائية الهيكلية، ومن ثم فهي تتوقف على تهيئة بيئة دولية مؤاتية للتنمية؛

٧ - **تسلم أيضا** بضخامة وتعدد أبعاد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تسببت في تدهور حاد في نسب الديون في العديد من البلدان النامية، وتؤكد ضرورة الاستمرار في مساعدة البلدان النامية على تجنب تراكم الديون التي لا تستطيع تحملها للحد من خطر الوقوع في أزمة ديون أخرى، وتحيط علما في هذا الصدد بالموارد الإضافية التي أتاحها خلال الأزمة ومنذ بدايتها صندوق النقد الدولي ومصارف التنمية المتعددة الأطراف،

وتدعو إلى مواصلة توفير التمويل بشروط ميسرة وفي شكل منح للبلدان المنخفضة الدخل لتمكينها من التصدي لآثار الأزمة؛

٨ - **تسلم كذلك** بالأدوار التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وفقا لولاية كل منها، لدعم الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق النمو المطرد الشامل المنصف والتنمية المستدامة والقدرة على تحمل الدين الخارجي في البلدان النامية، وتشجعها على مواصلة القيام بذلك، بوسائل منها الرصد المتواصل للتدفقات المالية العالمية والآثار المترتبة عليها في هذا الصدد؛

٩ - **تشدد** على ضرورة تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز تمويل الديون وتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلة الديون، وتشير في هذا الصدد إلى التحسن الذي طرأ على إطار الإقراض لصندوق النقد الدولي، من خلال جملة أمور منها تبسيط الشروط ووضع صكوك أكثر مرونة، من قبيل ائتمانات السيولة والائتمانات التحوطية، في حين تلاحظ ضرورة خلو البرامج الجديدة والجارية من أي شروط مسايرة للدورات الاقتصادية لا مبرر لها، وتحث مصارف التنمية المتعددة الأطراف على المضي قدما في تقديم مساعدات مرنة وبشروط ميسرة تدفع مقدما وبصورة عاجلة يكون من شأنها مساعدة البلدان النامية بشكل كبير وسريع على سد ثغرات التمويل التي تواجهها في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع أخذ قدرات كل من تلك البلدان على الاستيعاب وعلى تحمل الدين في الاعتبار؛

١٠ - **تلاحظ** قيام صندوق النقد الدولي بإعفاء البلدان المنخفضة الدخل من الفوائد المترتبة على الدين في شكل مدفوعات دون فائدة على التمويل من مرافق الإقراض بشروط ميسرة حتى نهاية عام ٢٠١٢، وتدعو الصندوق إلى النظر في تمديد خدمات مرافق الإقراض بشروط ميسرة للبلدان المنخفضة الدخل إلى ما بعد عام ٢٠١٢؛

١١ - **تلاحظ أيضا** أن البلدان يمكن أن تسعى إلى التفاوض، كحل أخير، على أساس كل حالة على حدة ومن خلال الأطر القائمة، لإبرام اتفاقات بين المدينين والدائنين بشأن تجميد الديون بصفة مؤقتة من أجل المساعدة على تخفيف الآثار السلبية للأزمة وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي؛

١٢ - **تلاحظ كذلك** التقدم المحرز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، وتعرب في الوقت نفسه عن القلق من أن بعض البلدان لم تبلغ بعد نقطة اتخاذ القرار أو نقطة الإنجاز، وتدعو إلى تنفيذ هاتين المبادرتين على نحو تام في الوقت المناسب وإلى مواصلة تقديم الدعم إلى البلدان المستوفية

للشروط التي لا يزال يتعين عليها إنجاز العملية المضطلع بها في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتشجع جميع الأطراف، الدائنة والمدينة على السواء، على الوفاء بالتزاماتها في أسرع وقت ممكن بغية إنجاز عملية تخفيف عبء الديون؛

١٣ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتشجع تلك الجهود، وتهيب بهذه البلدان أن تواصل تعزيز سياساتها الداخلية للنهوض بالنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، بوسائل منها تهيئة بيئة على الصعيد المحلي مؤاتية لتنمية القطاع الخاص ووضع إطار مستقر للاقتصاد الكلي وإيجاد نظم للمالية العامة تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة، وتدعو مؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة إلى مواصلة تقديم التمويل الملائم بشروط ميسرة بالقدر الكافي؛

١٤ - **تشجع** المؤسسات المالية الدولية على استعراض تنفيذ مبادرات التخفيف من عبء الديون وتأثيرها من أجل التوصل إلى فهم أفضل للأسباب التي تجعل بعض البلدان لا تزال تواجه المشاكل الملحة للديون بعد إنجازها للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتدعو الدائنين والمدينين إلى العمل معا بطرق منها تحديد سبل معالجة هذه المشاكل؛

١٥ - **تشدد** على أن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستوفية لشروط التخفيف من عبء الديون لن تكون قادرة على التمتع بمزاياه الكاملة ما لم يساهم جميع الدائنين، من القطاعين العام والخاص على السواء، بنصيب عادل ويشاركوا في الآليات الدولية لتسوية الديون لضمان قدرة هذه البلدان على تحمل الدين، وتدعو الدائنين، من القطاعين العام والخاص على السواء، ممن لم يشاركوا حتى الآن مشاركة كاملة في مبادرات التخفيف من عبء الديون، إلى زيادة مشاركتهم بقدر كبير، بطرق منها المساواة في المعاملة، قدر الإمكان، بين البلدان المدينة التي أبرمت مع الدائنين اتفاقات للتخفيف من عبء الديون بدرجة يمكن تحملها؛

١٦ - **تؤكد** أن مبادرات التخفيف من عبء الديون يمكن أن يكون لها دور رئيسي في الإفراج عن موارد ينبغي استخدامها في أنشطة تتسق مع القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاقتصادية ومع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتحث في هذا الصدد البلدان على استخدام الموارد المفرج عنها عبر مبادرات التخفيف من عبء الديون، وبخاصة عن طريق إلغاء الديون وتخفيضها، في تحقيق تلك الأهداف، في سياقات شتى منها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفقا لأولوياتها واستراتيجياتها الوطنية؛

١٧ - **تشجع** البلدان المانحة على اتخاذ خطوات تكفل ألا يؤدي ما تقدمه من موارد لتخفيف عبء الديون، في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، إلى نقص في موارد المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدم إلى البلدان النامية؛

١٨ - **تلاحظ مع القلق** أن بعض البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل التي لا تستفيد من المبادرتين الحاليتين لتخفيف عبء الديون قد تواجه أعباء ديون كبيرة يمكن أن تضع قيودا على تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، مما يدل على ضرورة النظر في وضع مبادرات لتخفيف عبء الديون لتلك البلدان، حسب الاقتضاء، وتشجع على النظر في الأخذ بنهج القدرة على تحمل الدين في الأجلين المتوسط والطويل وبنهج جديدة لمعالجة مسألة الديون غير التابعة لنادي باريس على كل من الصعيد الثنائي والخاص؛

١٩ - **تشجع** نادي باريس على أن يأخذ في الاعتبار، عند معالجة مسألة ديون البلدان المدينة المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، قدرة تلك البلدان على تحمل ديونها في الأجل المتوسط إلى جانب الثغرات التي تواجهها في التمويل، وتلاحظ مع التقدير نهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس في وضع شروط مختلفة للتخفيف من عبء الديون لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان المدينة، مع الإبقاء على عملية إلغاء الديون بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

٢٠ - **تؤكد** ضرورة أن يظل المجتمع الدولي يقظا في رصد حالة ديون أقل البلدان نموا وأن يواصل اتخاذ تدابير فعالة يفضل أن تكون في نطاق الأطر القائمة، عند الاقتضاء، من أجل معالجة مشكلة ديون تلك البلدان، بطرق منها إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نموا لدائنين من القطاعين العام والخاص على السواء؛

٢١ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وتهيب به أن يواصل إبداء المرونة فيها، وتؤكد ضرورة مواصلة بذل تلك الجهود في مساعدة البلدان النامية في فترة ما بعد انتهاء التراع، ولا سيما البلدان النامية الفقيرة والمثقلة بالديون، على إنجاز خطوات التعمير الأولي اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٢٢ - **ترحب أيضا** بالجهود التي يبذلها الدائنون وتدعوهم إلى إبداء المرونة تجاه البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية لتمكينها من معالجة شواغلها المتعلقة بالديون، مع مراعاة الحالات والاحتياجات الخاصة لهذه البلدان؛

٢٣ - **تدعو** إلى النظر في اتخاذ تدابير ومبادرات إضافية ترمي إلى كفالة القدرة على تحمل الدين على المدى الطويل من خلال زيادة التمويل القائم على تقديم المنح وغير ذلك من أشكال التمويل المقدم بشروط ميسرة وإلغاء ما نسبته ١٠٠ في المائة من الديون الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف المستوفية للشروط المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والقيام، عند الضرورة وعلى أساس كل حالة على حدة، بتخفيف عبء الديون أو إعادة هيكلة الديون إلى حد كبير لصالح البلدان النامية غير القادرة على تحمل عبء ديونها وغير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

٢٤ - **تدعو** البلدان المانحة إلى أن تواصل، مع مراعاة التحليلات الخاصة بقدرة كل بلد على حدة على تحمل الدين، بذل الجهود من أجل زيادة المنح الثنائية المقدمة للبلدان النامية التي يمكن أن تسهم في تعزيز القدرة على تحمل الدين في الأجلين المتوسط والطويل، وتسلم بضرورة تمكين البلدان من تعزيز فرص العمل والاستثمارات المنتجة والاستثمار في عدة قطاعات من بينها الصحة والتعليم، مع الحفاظ على القدرة على تحمل الدين؛

٢٥ - **تدعو** إلى تكثيف الجهود الرامية إلى منع حدوث أزمات فيما يتعلق بالديون والتخفيف من حدة انتشارها وتكاليفها عن طريق تعزيز الآليات المالية الدولية لمنع نشوب الأزمات وحلها، وتشجع القطاع الخاص على التعاون في هذا الصدد، وتدعو الدائنين والمدينين إلى مواصلة البحث للقيام، عند الاقتضاء وعلى أساس متفق عليه وبصورة تتسم بالشفافية على أساس كل حالة على حدة، باستخدام صكوك جديدة ومحسنة تتعلق بالدين وآليات مبتكرة مثل مقايضة الديون، بما في ذلك الديون مقابل أسهم في مشاريع الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك صكوك مقايسة الديون؛

٢٦ - **تدعو أيضا** إلى النظر في وضع نهج معززة لآليات إعادة هيكلة الديون السيادية وآليات تسوية الديون، استنادا إلى الأطر والمبادئ القائمة، بمشاركة واسعة من الدائنين والمدينين ومعاملة جميع الدائنين معاملة متساوية واضطلاع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من المؤسسات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة بدور مهم، وتهيب في هذا الصدد بجميع البلدان أن تعزز المناقشات الجارية داخل الأمم المتحدة والمنتديات المناسبة الأخرى بشأن ضرورة وضع إطار أكثر تنظيما للتعاون الدولي في هذا المجال والجدوى من وضع هذا الإطار وأن تشارك في هذه المناقشات؛

٢٧ - **تشجع** جميع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على مواصلة التفكير والنظر في ضرورة وضع آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية وتسوية الديون وفي جدوى وضع آلية من هذا القبيل بمشاركة جميع الجهات المعنية؛

٢٨ - **تدعو** المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى عقد اجتماع مدته يوم واحد في عام ٢٠١٣، يتزامن مع اجتماعه الاستثنائي الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، للنظر في الدروس المستفادة من أزمات الديون والأعمال المضطلع بها حاليا من أجل وضع آليات لإعادة هيكلة الديون السيادية وتسوية الديون، بمشاركة جميع الجهات المعنية، وتدعو أيضا رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى إعداد موجز لوقائع الاجتماع؛

٢٩ - **تلاحظ** التغير في تكوين الديون السيادية لبعض البلدان التي تحولت بشكل متزايد من الاقتراض الرسمي إلى الاقتراض التجاري ومن الدين العام الخارجي إلى الدين العام المحلي، وإن كان الجانب الأكبر من التمويل الخارجي الذي تتلقاه غالبية البلدان المنخفضة الدخل لا يزال تمويلا رسميا، وتلاحظ أيضا أن مستويات الدين المحلي والزيادة الكبيرة في عدد الدائنين، من الجهات الرسمية والخاصة على حد سواء، يمكن أن تؤدي إلى نشوء تحديات أخرى في مجال إدارة الاقتصاد الكلي والقدرة على تحمل الدين العام، وتؤكد ضرورة التصدي للآثار المترتبة على هذه التغيرات، بوسائل منها تحسين عملية جمع البيانات وتحليلها؛

٣٠ - **تقر** بالشواغل المتعلقة بالدعاوى القضائية المرفوعة من جانب الصناديق الانتهازية، وبأن بعض البلدان المدينة قد تواجه صعوبات في الحصول على معاملة متساوية من الدائنين غير التابعين لنادي باريس، على النحو المطلوب في الشرط الموحد الوارد في اتفاقات نادي باريس، وتشجع على مواصلة قيام المؤسسات المعنية بتقديم الآليات والمساعدة القانونية للبلدان المدينة لتسوية المسائل المتنازع عليها؛

٣١ - **تؤكد** ضرورة زيادة تبادل المعلومات والشفافية واستخدام معايير موضوعية عند وضع سيناريوهات الديون وتقييمها، بما في ذلك تقييم الديون المحلية العامة والخاصة، من أجل ضمان تحقيق الأهداف الإنمائية، وتقر بأن وكالات تقدير الجدارة الائتمانية تضطلع بدور مهم في توفير المعلومات، بما في ذلك تقييم المخاطر المؤسسية والسيادية، وتكرر في هذا الصدد دعوتها رئيس الجمعية العامة إلى عقد مناقشة مواضيعية بشأن دور وكالات تقدير الجدارة الائتمانية في النظام المالي الدولي، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل الإبلاغ عن هذه المسألة عند إعداد تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

٣٢ - **تدعو** المجتمع الدولي إلى مواصلة بذل الجهود الرامية إلى زيادة الدعم، بما في ذلك المساعدة المالية والتقنية، لبناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية لتعزيز إدارة الديون التي يمكن تحملها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية، بطرق منها تعزيز الشفافية والمساءلة في نظم إدارة الديون وقدرات التفاوض وإعادة التفاوض وعن طريق دعم

المشورة القانونية فيما يتعلق بالتصدي للدعاوى القضائية المتعلقة بالدين الخارجي ومطابقة بيانات الديون بين الدائنين والمدينين حتى يمكن تحقيق القدرة على تحمل الدين والمحافظة عليها؛

٣٣ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى القيام، بالتعاون مع اللجان الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والجهات المعنية الأخرى، بمواصلة التعاون وتكثيفه فيما يتصل بأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الدين والقدرة على تحمل الدين؛

٣٤ - **تشجع** على زيادة تحسين تبادل المعلومات، على أساس طوعي، بشأن الاقتراض والإقراض بين جميع الدائنين والمقترضين؛

٣٥ - **تقر** بأن توافر بيانات شاملة في الوقت المناسب عن مستوى وتكوين الديون شرط ضروري لجملة أمور منها بناء نظم للإنذار المبكر بهدف الحد من تأثير أزمات الديون، وتدعو البلدان المدينة والدائنة إلى تكثيف جهودها لجمع البيانات، وتدعو الجهات المانحة إلى النظر في زيادة دعمها لبرامج التعاون التقني التي تهدف إلى زيادة القدرة الإحصائية للبلدان النامية في هذا الصدد؛

٣٦ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء وبمنظومة الأمم المتحدة اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ولا سيما ما يتعلق منها بمسألة قدرة البلدان النامية على تحمل الدين الخارجي، وتدعو مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص إلى القيام بذلك؛

٣٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وأن يدرج في التقرير تحليلا شاملا وموضوعيا عن حالة الديون الخارجية للبلدان النامية، ويضمنه مرفقا يحوي موجز وقائع الاجتماع الذي سينظمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمدة يوم واحد؛

٣٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين البند الفرعي المعنون ''القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية'' في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''.

الجلسة العامة ٦١
٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢